

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE  
LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE  
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT  
CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE  
COMMUNICATION



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة 8 ماي 1945 قالة  
رئاسة الجامعة  
الديوان  
خلية الإعلام والاتصال

# أخبار التعليم العالي وولاية قالة عبر الصحافة الوطنية

دُكر بتوفر اللقاح المضاد لـكورونا طوال فترة التلقيح لعام 2021

## جراد يأمر بإجراءات عاجلة لتأهيل وتأمين الأحياء الجامعية

أمر الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد، أمس الأربعاء، باتخاذ إجراءات عاجلة تتعلق بإعادة تأهيل وتأمين الأحياء الجامعية، وتحسين جودة الإطعام ونقل الطلبة داخل ومابين الولايات، والسهر على النظافة، كما ذكر بأن الحكومة اتخذت التدابير اللازمة لضمان توفر اللقاح المضاد لفيروس كورونا للمستجد للمواطنين، طوال فترة التلقيح لعام 2021، على أن يتم توزيعه بطريقة عقلانية ومنصفة عبر كامل التراب الوطني.



والسكان وإصلاح المستشفيات حول المخطط الإستراتيجي لحملة التلقيح الوطنية ضد جائحة (كوفيد-19).  
وبهذا الصدد، ذكر أنه حسباً لتعليم حملة التلقيح المسجلة بعنوان المخطط الإستراتيجي، والتي ستخص كامل التراب الوطني، فقد تم بالفعل وضع إطار تنظيمي ولوجستيكي مع مراعاة الوضع الوبائي للبلاد، مع التلقيح في مرحلة أولى، لفائدة الفئات السكانية ذات الأولوية، أي المستخدمين الطبيين، والأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً ويعانون من أمراض مزمنة.

وعقب العرض، فقد حرص الوزير الأول على التذكير بأن الحكومة، تطبيقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، قد باشرت بالإجراءات اللازمة لضمان توفير اللقاح المضاد لفيروس (كوفيد-19) للمواطنين، على مدى فترة التلقيح لمدة 2021 بكميات كافية لتغطية احتياجات السكان المستهدفين، على أن يتم توزيعه بطريقة عقلانية ومنصفة عبر كامل التراب الوطني.  
كما ألقى الوزير الأول بأن يُلح على المواطنين ضرورة مواصلة التقيد بالتدابير السانعة، ولاسيما ارتداء الإبراهيم للقناع، والتباعد الجسدي، واستخدام المحسولات الصحية، وكذا البروتوكولات الصحية السانعة لأنشطة النقل والتجارة، وفي جميع أماكن تجمع الأشخاص، مؤكداً بأن عدم الامتثال لهذه التدابير سيؤدي إلى فرض عقوبات على مرتكبيها. وأخيراً، أصدر الوزير الأول، تعليماته لأعضاء الحكومة المعنيين من أجل إنهاء حالات التوعية في جميع التراب الوطني، لا سيما من خلال التوزيع الواسع للأنشطة الوقائية على مستوى مؤسسات التربية الوطنية والجامعات والأحياء، ومناطق الطفل.

إلى التدابير الوقائية المتخذة داخل الجامعات والأحياء الجامعية، لكافة (كوفيد-19).  
عقب العرض، ومدّكر بأن توجهات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بشؤون التكفل بالطلاب بطرق الدراسة والإيواء، والإطعام والنقل للطلاب، أصدر الوزير الأول تعليماته إلى وزير التعليم والبحث العلمي، من أجل اتخاذ تدابير عاجلة لتأمين من جهة، وإعادة تأهيل الأحياء الجامعية التي تشهد حالة تدهور سكاني والتجهيزات، ومن جهة أخرى، تأمين منشآت الإيواء، لا سيما من خلال منع الدخول إلى هذه الأحياء لسكان الأحياء غير المقيمين بها بغية ضمان أمن الطلبة والطالبات، كما أكد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحسين جودة الخدمات المتعلقة بالإطعام ونقل الطلبة داخل ومابين الولايات، والسهر على النظافة والإطار المعيشي للأحياء الجامعية والأجنحة.  
وفي الأخير، استندت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حول تنفيذ مخطط التلقيح ضد فيروس كورونا (كوفيد-19)، وخصوصاً مدخلات وزير الصحة

التفصيلي، يتضمن على تحسين الأحياء القاعدية للمحروقات الغازية حسب وجهتها، لا سيما للتصديق، أو للتسويق الوطنية لتتجسج الكهرباء، أو لموزعي الغاز، وكذا للزائين الصناعيين.  
أما فيما يخص مشروع المرسوم التنفيذي، الثاني، فيهدف إلى وضع قواعد وكيفية الاختلاط بغيران عقرو المحروقات، وكذا تغيير مراقبة الشراكات المتعاقد. وبهذا الصدد، يجب التأكيد على أن القواعد والكيفيات التي اعتمدها مشروع هذا النص تضمن الحفاظ على مصالح الدولة، من خلال الحفاظ على مشاركتها من خلال المخطط الوطني، بنسبة 51% السوسية الوطنية، بنسبة 51% على الأقل، وهذا مهما كان نوع الإحالة الممنوحة، فضلاً عن منع هذه الأخيرة إمكانية ممارسة حق الشفعة عند الانقضاء.  
من جهة أخرى، استندت الحكومة إلى عرض قدمه وزير السكن والعمران والمدينة حول مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن الموافقة على دفتر البند الإلزامية العامة المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال.  
يشكل هذا النص الإطار المرجعي الضروري للتسيير الإداري للصفقات العمومية في مجال الأشغال.  
وهكذا، فإنه يحل محل القرار المؤرخ في 21 نوفمبر 1964، ليطبق أحكام التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية، الذي صدر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15 - 247 المؤرخ في 20/09/2015، والمتعلق بالصفقات العمومية وتوقيضات المرفق العام، وكذا المعايير الدولية التي تحكم هذا المجال.  
وعقب ذلك، استندت الحكومة إلى عرض قدمه وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول تسيير الخدمات الجامعية وتحسين ظروف معيشة الطلبة.  
وقدّم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الإجراءات التي اتخذها القطاع في إطار تحسين ظروف إيواء وأطعام ونقل الطلبة، مشيراً

وحسب ما أفاد به بيان لصالح الوزير الأول، أمس، فقد ترأس السيد عبد العزيز جراد، أمس الأربعاء 10 فيفري 2021، اجتماعاً للحكومة، جري بتقنية التحاضر عن بعد، وطبقاً لجدول الأعمال، درس أعضاء الحكومة أربعة مشاريع مرسوم تنفيذية قدمها الوزراء المكلفون بالمالية، والطاقة، والسكن، كما تم الاستماع إلى عرضين من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.  
في البداية، استندت الحكومة إلى عرض قدمه وزير المالية حول مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفية تفعيل وتسجيل الشراكات الوحد المخصص لإتمام الإجراءات المبركة عند الاستيراد والتصدير.  
يوفر هذا الجهاز، الذي يشكل إحدى وحدات النظام المعلوماتي المركزي، الربط بيني مع مختلف الدوائر الوزارية ويسمح برفعة الأنشطة البحرية والجوية والبحرية والتجارية، والمبركة للمسايرين. وبالتالي، فإن مشروع هذا النص يأتي في إطار عملية إزالة الطابع الإداري للإجراءات المتعلقة بالأنشطة المبركة من خلال الجاهز، إلى العمليات الإلكترونية الحديثة والمبتكرة، والتي تسمح بتقليص الأجل في تسيير المعاملات التجارية.  
كما استندت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الطاقة حول مشروع مرسوم تنفيذي يحدد (1) كيفية تحديد الأسعار القاعدية للمحروقات الغازية، وقواعد وكيفية الإحالة في إطار عقود المحروقات.  
يهدف مشروع النص الأول إلى ضبط كيفية تحديد الأسعار القاعدية للمحروقات الغازية، ويتعلق الأمر بتحديد بالغاز الطبيعي (NG) والغاز الطبيعي المميع (LNG)، من أجل حساب ابتداء المحروقات والضرية على دخل المحروقات.  
وعليه، فإن مشروع هذا المرسوم

## إثر وفاة الطالبة بكوش نصيرة بالإقامة الجامعية أولاد فايت 2

## إنهاء مهام المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها، أمس الأربعاء، عن إنهاء مهام السيد بشير درواز بصفته مديراً عاماً للديوان الوطني للخدمات الجامعية، مع تكليف لجنة مؤقتة لتسيير شؤون الديوان.

وجاء في البيان: «تعلم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنه قد تم إنهاء مهام السيد بشير درواز بصفته مديراً عاماً للديوان الوطني للخدمات الجامعية، يوم الأربعاء 10 فيفري 2021، وكلف السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لجنة مؤقتة لتسيير شؤون الديوان الوطني للخدمات الجامعية ولفتره محدودة ووفق برنامج عمل

وكان وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، قد أكد في تصريح له يوم الأحد الماضي بوهران، عزمه على اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث، وعبر عن أسفه لهذه الحادثة التي وصفها «بالأليمة»، وتضامنه مع أسرة الطالبة، مشدداً على أن إجراءات التحقيق في حال بينت نتائج التحقيق عن أي تقصير.

وأج



## الخدمات الجامعية مداهمات وتفتيش لغرف طلبة بالاقامات لمصادرة قارورات الغاز

■ ق.ت

يحلم بها الطلبة لا يمكن أن تتحقق بتغيير محدود وغير كاف بهذا الشكل ويعتبره لا حدث، وهذا ما يوسع مخاوفنا من سقوط ضحايا جدد، لا قدر الله، يضافون إلى قائمة الضحايا السابقين". ومن هذا المنبر يطالب الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين أو زير التعليم العالي والبحث العلمي برحيل كل مسؤول عن هذه الكارثة مهما علا شأنه ويجدد مطلبه التقليدي بحل الديوان الوطني للخدمات الجامعية واستبداله، مثلا، بوزارة منتدبة أو تغيير جملة القوانين المسيرة لهذه القطاع والتي تعتبر قديمة وفاشلة في آن واحد.

بما فيهم آخر شبه مسؤول الذي خرج يسوق لنوعية الوجبات المقدمة بطريقة مستفزة وكأن مشكلة الخدمات الجامعية محصورة في الوجبة فقط. هذا وأكد الاتحاد تفاجؤه بالإجراءات المتخذة، والتي أفضت إلى إنهاء مهام مدير الإقامة الجامعية، هذا القرار الذي يعتبر حسب بيانه بمثابة ذر للرماد على العيون ولا يرقى إلى تطلعات الطلبة وكذا مكونات الأسرة الجامعية، وأقل ما يقال عنه أنه استفزازي كيف لا وقد تم تعامل الوصاية مع وفاة الطالبة بهذا الشكل السطحي والبارد. وأشار بيان اتحاد الطلبة إلى أن "الاتحاد وإيماننا منه في إرساء معالم الجزائر الجديدة التي

باشر مسؤولو الاقامات الجامعية عبر الوطن بحملة مداهمات لغرف الطلبة من اجل مصادرة قارورات الغاز والمقاومات، وهو الذي استنكره بقوة الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، واعتبره سياسة الهروب إلى الأمام. واعتبر الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، في بيان صحفي، أن حملة المداهمات والتفتيش اليائسة التي يتعرض لها الطلبة في الاقامات الجامعية على المستوى الوطني، الوجه الحقيقي لسياسة الهروب إلى الأمام، وكان الأفضل تنظيم حملة لنزع أشباه المسؤولين الفاشلين الذين عاثوا فسادا في القطاع



# الطلبة يتحدثون عن تردي الوضع الإجتماعي والبيداغوجي حملة انتقادات حادة تطال إدارة جامعة جيجل

بخصوص استخراج بعض الوثائق الإدارية التي تخص التسجيل والتحويل، وعدم تسهيل الإجراءات فيما يخص استخراج بعض الشهادات، وأخطاء في مختلف التسجيلات والمعدلات والتأخر في تسليمها مع هجمة قام بها أساتذة العلوم السياسية بجامعة جيجل، يتهمون فيه مدير الجامعة وعميد كلية الحقوق بالتملص من مسؤولياتهم رغم النصوص القانونية الواضحة بخصوص صلاحيات رئيس الجامعة في تقرير مصير مختلف التخصصات، في أعقاب محاولة إدارة الجامعة إنهاء تواجد تخصص العلوم السياسية بجامعة جيجل، الحملة هذه التي تتعرض لها إدارة الجامعة بدأت منذ بداية السنة الجارية في نوفمبر الماضي، في الوقت الذي لازالت الإدارة حسب رئيس الجامعة الذي صرح في مختلف المناسبات أن العمل الحقيقي الذي يجب أن تشهده مختلف الفئات الفاعلة في جامعة جيجل هو تطوير مردود الجامعة العلمي والتحصيل العلمي وخلق فضاءات بحثية ومخبرية تمكن من تحقيق تقدم في ترتيب الجامعة وطنيا ودوليا بعيداً عن الممارسات التي تهدف حسيبه إلى إقصاء أطراف على حساب أخرى على غرار ما صرح به خلال ندوة صحفية سابقة حول ما وجد عليه جامعة جيجل من صراعات أيديولوجية وجهوية لا ترق لمستوى الجامعة. وقد حاولنا مراراً معرفة موقف رئيس الجامعة حول هذا البيان إلا أن كل محاولاتنا باءت بالفشل.

قال عنها أصحاب البيان، أنها ليست وليدة اليوم بل هي استمرار لسياسات قديمة حيث أن مختلف التغييرات التي شهدتها الجامعة لم تأت بجديد يذكر من شأنه أن يخرج الجامعة من قوقعتها وتأخرها في الترتيب وطنيا، كما أشار البيان عن تملل واضح لدى المسؤولين على الجامعة خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الوضع الصحي الحالي وتدابير الوقاية من وباء كورونا، حيث أشار إلى ضعف التعامل مع الوضع الصحي وهو ما يتجلى في غياب آليات ووسائل الوقاية والتحصين ضد الوباء العالمي ونقص وسائل الوقاية، التي تشجع وتذكر بضرورة التزامها وتعميمها في الكليات، كما كشف التنظيم الطلابي عن عدة نقائص على جميع الأصعدة منها التهيئة الخارجية بالجامعة ومحيطها على غرار نقص النظافة وغياب عمليات التطهير على مستوى البالوعات ونقص الأمن. وجاء البيان بعد أيام من تقرير أمضته العديد من التنظيمات الطلابية رفعته لرئيس الجامعة حول الوضعية المقلقة لطلبة جامعة جيجل، بخصوص وجود مشاكل وتجاوزات بمختلف كليات الجامعة بقطبيها، منها سياسة التهميش واللامبالاة وسوء المعاملة التي يعاني منها الطلبة، وغياب التنسيق فيما يخص معالجة مشاكلهم، مع تهرب بعض المسؤولين من أداء مهامهم ومسؤولياتهم اتجاه الطلبة، والتعاس في أداء المهام من طرف المصالح الإدارية بالكليات والأقسام



## عبد العزيز ب

تواجه إدارة جامعة جيجل، منذ بداية السنة الجارية حملة من الانتقادات والهجمات من جهات مختلفة آخرها المنظمة الطلابية الجزائرية الحرة التي أصدرت بيانا كشفت فيه عن جملة من القضايا المتعلقة بتسيير الجامعة، ووصفت الوضع داخل الجامعة بغير العادي بناء على نقائص في الجانبين البيداغوجي والاجتماعي، على رأسها ضعف شبكة الاتصالات والجانب الإلكتروني ما خلق فوضى والتباس لدى الطلبة في تحميل الدروس وإجراء مختلف العمليات عبر المواقع الإلكترونية والانترنت، وغياب معايير واضحة في مختلف الإجراءات الإدارية واستعمال المحسوبية في عملية التحويلات أو اختيار الرغبات وهي الأوضاع التي



## مستخدمو دعم البحث يطالبون بإعادة النظر في القانون الأساسي

إلهام بولنجي

وجه الموظفون المنتمون لاسلاك مستخدمي دعم البحث نداء لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، للنظر في قائمة مطالبهم، وعلى رأسها إعادة النظر ومراجعة القانون الأساسي لدعم البحث الحامل لرقم (443+11) وهذا من خلال إشراك جميع الشركاء الاجتماعيين فيه، بالإضافة إلى تعديل القانون الأساسي الخاص على أساس المرسوم الرئاسي 14-266 من خلال تطبيق تعليمات الوزير الأول فيما تعلق بالمسار المهني للموظفين المنتمين إلى الرتب الأعلى إلى الزوال. وقال المعنيون في اتصال بـ"الشروق" بأنه سبق وأن قدموا عدة مراسلات للموصاية منذ

سنوات، لكن دون جدوى، وآخرها سؤالاً عبر البرلمان أجاب عليه الوزير عبد الباقي بن زيان، إلا أنه لم يقدم - حسبهم - أي حلول واقعية، متمسكين بمطلب إعادة النظر في النظام التعويضي (12.11) والذي جاء مجعفاً في حقهم مقارنة مع قطاعات أخرى في الوظيفة العمومية. واستغربوا في ذات السياق صدور القرار الوزاري المشترك المتعلق بالتكوين قبل الترقية لبعض الرتب بعد 8 سنوات والذي كلف هذه الفئة تعطيل المسار المهني لمدة 14 سنة دون إيجاد مekanزمات قانونية تكثرت لهذا التعطل. وطالب مستخدمو دعم البحث بالتكفل بالمستخدمين العاملين في نشاطات الحفظ والصيانة والخدمة الصنف "06" الذين لهم أكثر من 15 سنة خدمة فعلية دون

ترقية، علماً أن الرتبة عون صيانة مؤهل الصنف 9 هي رتبة آيلة للزوال وهي غير معنية بالترقية، مع فتح تحقيق في الترقية إلى رتبة مستشار (الرتبة 16) خاصة إنها جاءت مخالفة للمادة 139 من القانون الأساسي (11-443). تجدر الإشارة إلى أن الوزير عبد الباقي بن زيان سبق وأن أكد بأن المرسوم التنفيذي رقم 11-443 المؤرخ في 26 ديسمبر 2011

المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لاسلاك مستخدمي دعم البحث لم يتضمن أي اختلالات، وأن عملية إدماجهم في إطار الأحكام الانتقالية انطلقت منذ 2012 وأن الدراسة المعمقة للملفات الإدارية هي التي كانت سبباً في تأخر مركز تسمية الطاقات المتجددة على توقيع مقررات الإدماج سنة 2018.

## تصنيف دولي يضع جامعة المسيلة الأولى وطنياً

● احتلت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة المرتبة الأولى من بين الجامعات الجزائرية حسب التصنيف الأخير للموقع الأسترالي "إيني رانك" الذي يهتم بقياس مدى شهرة المواقع الإلكترونية للجامعات التي نالت الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي من منظمات أو هيئات دولية، حسب ما علمته الشروق من البروفيسور الهاشمي بن واضح، نائب رئيس الجامعة المكلف بالعلاقات الخارجية والتعاون والتشغيل والاتصال، وهو التصنيف الذي يتم الكشف عنه كل سنة أشهر. ويحتوي التصنيف وفق محدثا، على أكثر من 13 ألف كلية وجامعة يتم تصنيفها وفقاً لشهرة موقعها الإلكتروني على شبكة الأنترنت لدى مئتي دولة، أضف إلى ذلك فإنه يهدف إلى ترتيب الكليات والجامعات وفق شهرة وجامعية الموقع الإلكتروني لكل جامعة. حيث تصدرت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة المرتبة الأولى على المستوى الوطني و26 أفريقيًا ضمن ترتيب شمل 200 جامعة في قارة إفريقيا.

6715 .ع: 2021/02/11



## رابط لنتائج الدكتوراه

اعلنت وزارة التعليم العالي، امس الاربعاء، عن فتح الأرضية الرقمية للاطلاع على النتائج النهائية لدراسة ملفات الترشح لمسابقة الالتحاق بالدكتوراه، ونشرت على صفحتها الرسمية عبر فايسبوك رابط الأرضية حتى يتمكن الطلبة المعنيون من الاطلاع على نتائج المسابقة. وكشفت وزارة التعليم العالي، في وقت سابق، عن فتح الأرضية الرقمية لتأكيد الخيارات من طرف المترشحين في مسابقة الدكتوراه.



7334 .ع: 2021/02/11



## هلكت إثر حريق في غرفتها بالإقامة الجامعية نصيرة بكوش تعيد فتح ملف الخدمات الجامعية

الوجبات المقدمة، مضيفاً: «استعمال هذه المقومات دليل على غياب التدفئة، هذه الأمور التي تعتبر أساسية أصبحت في 2021 مطالباً».

### إقالة مدير الإقامة

المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية بشير درواس، الاثنين، أقال مدير الإقامة الجامعية للبنات لأولاد فايت 2، سيف الدين حاجي، وعين بوعشرين عبد القادر خلفاً له. وعلق ممثل الطلبة بأن «الإقالات ستخفف من الضغط الطلابي لكن في الحقيقة ما هي إلا حلول ترقيعية». ودعا المتحدث إلى ضرورة الإسراع في إصلاح حقيقي وعميق لهذه المنظومة ككل، خاصة مع توفر الإرادة السياسية على المستوى المتوسط، أما على المستوى الأدنى لا بد من الرفع من درجات الحيطه والحذر والتعامل بجديّة والتطبيق الصارم للقانون.

### إجراءات لحماية الطلبة

وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أسدى تعليمات إلى مديري الخدمات ومديري الإقامات الجامعية، باتخاذ كل الإجراءات والتدابير الأمنية الوقائية الضرورية، من أجل الحفاظ على سلامة الطلبة والعمال والممتلكات، داخل فضاءات وهيكل الخدمات الجامعية، بما فيها شبكات الغاز، الكهرباء، الماء والتدفئة. وتقل بن زيان الإثنين، إلى منزل عائلة الفقيدة نصيرة بكوش، بدوار أولاد سعيد ببلدية الرحوية (39 كلم شمالي تيارت)، أين أدى واجب العزاء لذويها.

علي عزازقة

عرفت الجامعة الجزائرية، مطلع الأسبوع، حادثة مأساوية، راحت ضحيتها طالبة مقيمة بالإقامة الجامعية أولاد فايت 2.

الطالبة نصيرة بكوش، توفيت حرقاً في غرفتها بمقر الإقامة الجامعية أولاد فايت 2 للبنات في العاصمة، يوم السبت، وأثارت موجة استياء وسط الرأي العام بالجزائر، وصلت حد المطالبة بضرورة تتحية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، بعد «واقعة» حدثت جراء إهمال قيل إنه سيتم محاربته والحد منه.

وبين من يتهم الطالبة الراحلة بإدخال ما هو ممنوع إلى غرفتها بالإقامة الجامعية، ومن يدافع عنها ويصوب نار غضبه إلى المسؤولين عن تسيير ملف الخدمات الجامعية، رحلت نصيرة في صمت إلى بارئها، كاشفة مرة أخرى عن ضعف وتدني مستوى الخدمات التي دائما ما رافعت عنها الوزارة بتقديمها أرقام مهولة بلغت الملايير من الدينارات.

### أسباب الكارثة

في هذا الصدد، ربط رئيس المنظمة الطلابية الجزائرية الحرة، فاتح سربيلي، تجدد حالات الوفاة في الاقامات الجامعية في الجزائر بصفة عامة، بغياب وانعدام الأمن داخل الاقامات، ما ترك المجال للطلبة إدخال قارورات الغاز أو المقومات التي هي أصلا ممنوعة داخل هذه الأخيرة.

وأشار سربيلي في اتصال هاتفي مع «الشعب ويكاند»، إلى أن تشخيص هذا الواقع يؤكد لنا الكثير من النقاط السوداء في الجانب الخدماتي، لأن استعمال قارورات الغاز من أجل الطهي يدل على رداءة

18480. ع: 2021/02/11

الصريح



## رفضوا تطبيق الإجراءات الوقائية ووصفوها بالتعجيزية سائقو حافلات النقل على خط عصابة يحتجون بقالة

قالة - الصريح  
فريال ماضي

يتكبد سائقي حافلات النقل للخط الرابط بين ولايتي قالة وعنابة، خسائر جائرة كورونا حتى بعد استئناف نشاطهم، حيث احتجوا أمس رافضين الإجراءات الوقائية المشترطة التي وصفوها بالتعجيزية.

حيث عبر بعض السائقين لـ "الصريح" عن المعاناة التي تكبدوها طيلة الأشهر الماضية، لتوقف نشاطهم بسبب جائحة كورونا، والتي اعتبروها لا تزال مستمرة حتى بعد أن قررت

الحكومة استئناف نشاطهم، بسبب ما فرضته عليهم من إجراءات احترازية، خصوصا تحديد عدد المسافرين الذي يتم نقله، معتبرين ذلك خسارة لهم. وفي خرجة استطلاعية لـ "الصريح" على مستوى محطة النقل البري بولاية قالة، اشتكى العديد من المسافرين عبر الخط الرابط بين قالة وعنابة، من معاناتهم جراء عدم عودة حافلات النقل بين الولايتين، رغم قرار الحكومة باستئناف النقل ما بين الولايات، حيث وجدوا صعوبة كبيرة في بلوغ وجهتهم سواء من أجل العلاج أو الالتحاق بالمصالح الإدارية، أو من أجل العمل.

وعبر البعض من المواطنين عن سخطهم الشديد بسبب المعاناة التي تكبدوها ولا يزالون يوما بعد يوم، ما أثار قلقهم واستياءهم وجعلهم في حالة خوف وقلق من عدم إيجاد وسيلة نقل تقلهم إلى ديارهم، أو حتى لقضاء انشغالاتهم اليومية، مشيرين إلى أنهم كثيرا ما يفضلون الذهاب إلى البلديات المجاورة من أجل الالتحاق بوجهاتهم، الأمر الذي يتسبب لهم في تضيق وقتهم بالإضافة إلى زيادة تكاليف النقل المترتبة عن هذا التنقل من بلدية إلى أخرى لقضاء حاجياتهم والالتحاق بوجهاتهم هم أصلا في غنى عنها. من جهة أخرى، عبر البعض

من المسافرين لـ "الصريح" عن تدميرهم الشديد جراء الزيادة في تسعيرة النقل من قبل سيارات الأجرة، حيث تفاجأ أغلب المسافرين بالزيادات في أسعار النقل وبصفة غير قانونية، أين دخلوا في مناقشات حادة مع السائقين، ورفضوا التسعيرة مطالبين الجهات الوصية بضرورة التدخل والقيام بإجراءات عقابية ضد هذه التجاوزات، مؤكدين أن هذه الزيادات تثقل كاهلهم في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة خاصة وأن سائقي المحطة أغلبهم ذوي الدخل الضعيف وينتمون لمناطق مهمشة لا تتوفر فيها أدنى ضروريات العيش الكريم.



# اعتداءات ومعايير أمن غائبة في الأحياء الجامعية بعنابة

## تقرير أسود أعدته لجنة مختصة عن أداء جل الإقامات الجامعية

■ إنهاء مهام مدير ديوان الخدمات الجامعية

■ جراد يوجه تعليمات صارمة للتكفل بمطالب الطلبة في الأحياء الجامعية

استنكرت المنظمة الطلابية الصوت الوطني للطلبة الجزائريين بجامعة عنابة، في بيان موجه لوزير التعليم العالي، عبد الباقي بن زيان، تعرض طالبة مقيمة للاعتداء الجسدي واللفظي داخل أسوار إقامة جامعية بعنابة.

وإطعام ونشاطات مقارنة بالميزانيات المرصودة، ونقصان وصعوبات في مختلف جوانب التسيير والتأطير، وفتح ملفات تسيير مديرية الخدمات الجامعية بعنابة، لا سيما ملف الإيواء والإطعام والنقل الجامعي، وغيرها من المشاكل التي يتخبط فيها الطلبة الجامعيون داخل الإقامات بالولاية، رغم الميزانيات الضخمة التي صرفتها الدولة للتكفل بالطلبة داخل الإقامات

وسبق للجنة المكلفة بدراسة حصيلة عمل مديريات الخدمات الجامعية أن قدمت تقريرا أسود عن أداء المسؤولين في جل الإقامات الجامعية، سواء ما تعلق الأمر بالتأطير، التسيير والتوظيف أو خاص بحياة الطلبة، حيث وقفت على تجاوزات وسوء تسيير وتلاعب بالصفقات وبالأموال الموجهة لإعاشة الطلبة والتكفل بهم، ما يفسر حالة التدني المسجلة وتحول الإقامات إلى مجرد هياكل تفقد لأدنى شروط الإقامة.

ومن جهة أخرى، وجه الوزير الأول، عبد العزيز جراد، تعليمات صارمة لوزير التعليم العالي، عبد الباقي بن زيان، تلزمه باتخاذ تدابير عاجلة بخصوص إعادة تأهيل الأحياء الجامعية التي تشهد حالة تدهور المباني والتجهيزات لأمن الإقامات، ومنع الغريب من الدخول إليها والعمل على تحسين جودة الخدمات المتعلقة بإطعام ونقل الطلبة داخل ومابين الولايات، والاهتمام بالنظافة والأحياء الجامعية والأجنحة، وفق ما أفاد به بيان للوزارة الأولى، أمس.

وقد تكون وضعية الإقامات الجامعية التي كشفت عنها المنظمات الطلابية والاحتجاجات المتكررة للطلبة داخل أسوار الإقامات الجامعية بولايات عدة، هي من عجلت بإنهاء مهام المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية، بشير درواز.

وللإشارة، كان وزير التعليم العالي، قد أزم لجان تحقيق لتقديم تقرير مفصل حول الظروف المزرية التي يعيشها الطلبة الجامعيون، فيما أكد أن المخالفين لدفتر الشروط المتفق عليه مع الوصاية ستسلط عليه أقصى العقوبات.



طرف القائمين على الإقامة الجامعية، فيما تكشف تقارير عن وجود هذه المواد على مستوى المخزن، دون معرفة وجهتها بما أنها لم تقدم للمقيمين.

وسجل البيان نقائص بالجملة في مرافق الإقامة الجامعية في التهيئة، النظافة، الصيانة، وعدم تطبيق التعليمات بخصوص الأمن والوقاية، أين ندد الفرع الولائي للمنظمة الطلابية الصوت الوطني للطلبة الجزائريين، بطريقة تعامل العمال مع الطالبات والتي وصفت بغير اللائقة، ونقص المتابعة في البروتوكول الصحي الخاص بالطلبة والعمال وموظفي المطابخ وغياب الحوار والتنسيق مع التنظيمات النقابية والجمعيات الطلابية، وعدم تطبيق التعليمات المسداة بخصوص الأمن والوقاية في الفضاءات الجامعية والخدمات، وعدم التزام وحدات الطب الوقائي بالإقامات بتوفير التغطية الصحية والرقابة الغذائية.

وقال المصدر، أن ما يقع داخل الإقامة الجامعية 300 سرير بالبوني-01- جعل ممن أسماهم بـ"أنشياء المسؤولين" الأمر الناهي في كل المجالات، ليس على مستوى الإقامة فقط بل حتى على مستوى مديرية الخدمات الجامعية في وقت سابق تحت شعار "واحد ما يقدر يدير لي حاجة".

ووجهت المنظمة الطلابية وزير التعليم العالي بالتحقيق في "الكوارث" التي تحصل على مستوى الإقامة الجامعية بعنابة، لوقف ما أسمته بـ"المهازل".

وطالبت بالوقوف على تجاوزات بالجملة، ونقائص فيما يخص تكفل المديريات بكل ما يتعلق بحاجيات الطلبة من إيواء ونقل

"الصريح" أن طلبة الإقامة الجامعية 3000 سرير بالبوني نظموا يوم أمس، وقفة احتجاجية للمطالبة بفتح تحقيق معمق في التجاوزات الخطيرة الحاصلة على مستوى كل الإقامة، وبالمخصوص على مستوى مصلحة الإطعام، التي تعرف حسب البيان وضعا كارثيا لا يطاق.

وطالب البيان الموجه لوزير التعليم العالي، والمدير العام للخدمات الجامعية، والجهات المعنية بالولاية بضرورة إرسال لجنة تفتيش وتحقيق فيما أسمته بالحرقوات، التي قالت أنها شابت تعيينات العمال بالمصلحة والتوظيف العشوائي على مستوى الإقامة الجامعية.

وقال البيان أن التعيينات يشوبها التلاعب، مشيرة إلى أن العديد من المسؤولين تم تعيينهم بطرق ملتوية ولا أخلاقية، وعشعشوا في المنصب دون كفاءة.

وأضاف المصدر، أن الإقامة تشهد حالة من الفوضى سببها اللامبالاة، خاصة من خلال تصرفات القائمين على مصلحة الإطعام وانتهاجهم أسلوب المعروفة و"الوساطة" بتقديمهم وجبات الطلبة لغرباء عن الحرم الجامعي.

وقال المصدر أن أعوان الأمن بالإقامة الجامعية والقائمين عليها يسمحون بدخول غرباء للأكمل ليلا، فيما تعاني الطالبات من رداءة الوجبات المقدمة وكميتها، وطريقة تحضيرها التي وصفوها بـ"المفرزة".

واستنكرت المنظمة الطلابية تفاضي مصلحة الإطعام عن تطبيق برنامج الوجبات حريفاء، وخاصة اللحوم الحمراء والأسماك ومشتقات الأجناب بطريقة غير مبررة في الكثير من الحالات، وسط غياب رقابة من

### الصريح - ابتسام بلبل

وأورد البيان، أن مسؤولية الإطعام بالإقامة الجامعية 3 آلاف سرير -البوني-01، اعتدت لفظيا وجسديا على طالبة مقيمة، حيث قامت بدفعها وصفها على الوجه، فيما قام أحد عمال بمساعدتها لنزع هاتفها النقال بالقوة.

وقالت الطالبة في تصريح لـ "الصريح" حول الحادثة، أنها توجهت لمطعم الإقامة، لتناول وجبة العشاء في حدود الساعة السابعة والنصف مساء، ولدى دخولها للمطبخ، رغبة في الوقوف على عملية توزيع الوجبات على الطالبات المقيمات، بصفتها عضوة في المكتب الولائي في المنظمة الطلابية "الصوت الوطني للطلبة الجزائريين" مكلفة بالطالبات، صدمت بمشاهد عملية إعداد الوجبات المقدمة، التي قالت أنها رديئة وتعدم لشروط النظافة والسلامة.

وقالت المعنية أنها صدمت بأحد عمال المطبخ يقوم بغسل الأواني المخصصة لتقديم الوجبات بـ"مكنسة"، وآخر يقوم بسكب الوجبات في الأطباق بيديه، دون ارتداء قفازات، ودون تطبيق الإجراءات الوقائية التي فرضتها الوصاية في إطار التدابير الاحترازية في الجامعات والإقامات الجامعية لمواجهة وباء كورونا، في مشهد جعلها تحتج وتقوم بالتقاط صور وفيديو لتوثيقها والمطالبة بالاستفسار عن هذه التجاوزات، إلا أنها تفاجأت باعتداء جسدي من طرف أحد عمال المطبخ، حيث قالت أنه قام بإمسакها من يدها ودفعها بالقوة، فيما قامت مسؤولية الإطعام بالاعتداء عليها لفظيا وبكلمات جارحة وغير أخلاقية، وكذا جسديا، وقاما بسلبها هاتفها النقال بالقوة وبطاقة انتمائها للمنظمة الطلابية.

وأضافت الطالبة لـ "الصريح"، أنه طلب منها محو الصور والفيديوهات التي التقطتها تحت طائلة التهديد من طرف مديرة الإقامة الجامعية 300 سرير بالبوني-01، ومن معها. وتضمن البيان الذي تحصلت عليه



## بعد اختطاف والاعتداء، على مدرّتين إقامتين بجامعة سيدي عمار هل للسلطات علم بما يحدث في جامعات عنابة !

■ «لونيا» تندد بالغياب التام للأمن داخل الحرم الجامعي

بعد سلسلة الاعتداءات الخطيرة التي تعرض لها العديد من الطلبة داخل الحرم الجامعي باجي مختار بسيدي عمار، شهدت هذه الأخيرة ليلة أول أمس، تعرض مدرّتي إقامتين جامعتين لاعتداء، خطير من طرف مجموعة أشرار كاد أن يؤدي بحياتهن.

■ أيوب بوقرن



وأفادت مصادر مطلعة لـ «إيدوغ نيوز»، أن الحادث وقع حوالي الساعة التاسعة والنصف ليلا، أمام المدخل الرئيسي لجامعة باجي مختار المركزية والمقابل للسوق الفوضوي بحي «الترمينيس»، بينما كانت المديرتان تشرعان في الدخول للجامعة، أقدمت مجموعة من الأشرار على اعتراض طريق السيارة التي كانت تقل المديرتين واقتحامها واختطاف إحدهن ونقلها إلى إحدى المركبات وضربها بالسكين في مناطق مختلفة من الجسم ما أدى إلى إغمائها نتيجة الجروح التي أصيبت بها، كما حاول المجرمون أيضا الاعتداء عليها جسديا، فيما تم تهديد المديرة الأخرى بالسلاح الأبيض وهو ما أدى إلى إغمائها خاصة وأنها تعاني من مرض السكري، مما استدعى نقلهما إلى المستشفى لتلقي

أصبحت مصدر قلق وخوف لديهم. وفي سياق ذي صلة، نددت الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين للجنة الولائية-عنابة في بيانها الصادر أول أمس تحوز «إيدوغ نيوز» على نسخة منه، بالغياب التام للأمن داخل الحرم الجامعي وكذا الاعتداءات والسرقات المتكررة التي طالت الطلبة، خاصة وأن المصالح المختصة لم تولي اهتماما لموضوع الأمن والذي يتطلب حسبهم تسخير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لخلق بيئة آمنة، كما نددت الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين في بيانها بالنقص الغير عقلاني والكبير في تعداد أعوان الأمن الذين يعتبرون أهم عنصر في معادلة الأمن والعامل الأساسي والجوهري في حماية الحرم الجامعي، كما أشار ذات البيان إلى افتقار المداخل الرئيسية للجامعة إلى جميع الوسائل اللازمة للعمل.

اعتداء مجموعة من المجرمين على طالب جامعي، وهذا يضاف إلى سلسلة الاعتداءات الكثيرة التي طالت الطلبة وكذا الأساتذة، حيث سجلت جامعة باجي مختار بسيدي عمار، نقصا ملحوظا في توفير الأمن وهذا ما تسبب في تسجيل حالات متكررة من الاعتداء الجسدي على الطلبة وحتى الأساتذة الذين طالبوا بحمايتهم من هذه الوضعية التي

العلاج اللازم، وذلك في غياب كلي لأعوان الأمن، وأضاف ذات المصدر، أن المدرّتين كانتا بصدد القيام بجولة تفقدية للإقامة الجامعية «الشلف» 2000 سرير إناث وكذا إقامة «جبايلي صالح» 1000 سرير ذكور، للوقوف على النقائص التي يعاني منها الطلبة داخل إقاماتهم. للإشارة، شهدت جامعة باجي مختار بسيدي عمار، قبل حوالي الأسبوعين



# ل دعم افكار الطلبة حاملي المشاريع ومن أجل خلق مشاريعهم الخاصة

## آفاق الاستثمار الفلاحي بميلة عنوان يوم دراسي بالمركز الجامعي

اختتم المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف بميلة بحد الأسبوع الجاري يوم دراسي موسوم بآفاق الاستثمار الفلاحي بولاية ميلة .

### ■ بوجعة مهنائي

هذا اليوم الدراسي الذي أشرفت على تنظيمه دار المقاولاتية ومكتب الربط الجامعة-المؤسسة وبالشراكة مع مخبر دراسات إستراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة بهدف تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الطلبة،

وتمكينهم من التعرف على عالم الأعمال من خلال نماذج لمؤسسات شبانية حققت نجاحات في مجالات زراعية. وخلال إشرافه على افتتاح فعاليات اليوم الدراسي قال مدير المركز الجامعي الدكتور عميروش بوالشلاغم، أن مسؤولي دار المقاولاتية قاموا بالتركيز في أعمالهم على قطاع الفلاحة نظرا

للمعطيات التي توجي أن ولاية ميلة فلاحية بامتياز وتتوفر على مؤهلات أكثر من غيرها في هذا المجال تحتاج إلى مزيد من الدعم والتمكين لتحقيق الأمن الغذائي المحلي ولعب دور أكثر فاعلية على المستوى الوطني.

وأضاف المسؤول الأول على المؤسسة الجامعية بميلة أن ما تستطيع الجامعة تقديمه لهذا القطاع يتمثل في جانب البحث العلمي الذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في ترقية القطاع من حيث المساهمة في اقتراح الحلول العلمية لمختلف الإشكالات التي تعترض النهوض بالقطاع وتطويره برؤى علمية. وكانت دار المقاولاتية قد نظمت يوما دراسيا حول آفاق الاستثمار الفلاحي بالولاية والذي حضره

مسؤولو القطاع على المستوى المحلي، للتعريف بالقطاع والمؤهلات التي تتوفر عليها ميلة وفرص الاستثمار لدعم أفكار الطلبة حاملي المشاريع من أجل خلق مشاريعهم الخاصة في هذا القطاع والخروج من دائرة المألوف.

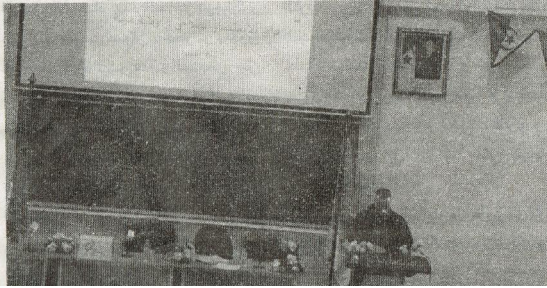
ومن جهته قدم مدير دار المقاولاتية الدكتور بنون خير الدين عرضا حول إشكالية اللقاء التي اندرجت كما قال في إطار تشجيع الفكر المقاولاتي في

الوسط الجامعي وتنفيذ الطلبة في تكوين رؤية حول الاستثمار في هذا القطاع الذي يبقى خارج الاهتمام رغم أهميته الإستراتيجية ومجالات الاستثمار المتنوعة التي يتيحها للراغبين في ذلك. وأضاف الدكتور بنون أن ولاية ميلة تزخر بمقومات طبيعية وفلاحية وتضاريس متنوعة وتحتوي على أكبر سد على المستوى الوطني ما يجعلها قطبا استثماريا بامتياز في مجال الفلاحة والزراعة المسقية على المستوى الوطني، لكن واقع الحال يثبت عكس ذلك لأسباب مختلفة وكذا عزوف خريجي الجامعة عن الاستثمار في هذا القطاع الإستراتيجي.

وفي السياق ذاته أوضح مدير المصالح الفلاحية لولاية ميلة أن الولاية تمتاز بطابعها الفلاحي بامتياز، حيث أن نسبة 91 بالمائة من مساحتها ذات طابع فلاحي وقلما توجد ولاية على المستوى الوطني لها هذه الخاصية، إلى جانب ذلك فإن أكثر من 75 بالمائة من المساحة صالحة للزراعة، وساهمت الولاية خلال سنة 2019 بنحو 72 مليار دينار من الإنتاج الفلاحي وحقت نموا يقدر بنحو 4,2 بالمئة وهي نسبة جد مهمة بالنسبة للولاية على المستوى الوطني. وأكد مدير المصالح الفلاحية بالولاية أن الدولة سعت من خلال برامجها المختلفة إلى دعم الاستثمار الفلاحي والبحث الزراعي الذي يعد رافدا من روافد التنمية وتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى تصدير المنتجات الفلاحية، إلا أن واقع الاستثمار الفلاحي بالولاية لا يزال يحتاج إلى مزيد من الاهتمام من قبل مختلف الشرائح في المجتمع سواء أصحاب رؤوس الأموال أو حاملي المشاريع من الطلبة وخريجي

المعاهد الوطنية. وخلال هذا اللقاء العلمي تدخل ممثل الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين المهندس سعدون بشير الذي قدم لمحة عن نشاط الاتحاد وأهدافه والتي أوجزها في كثير من النقاط أهمها فتح أكثر من أربعين مكتبا لائتبا على المستوى الوطني والمساهمة في تأسيس جمعيات واتحادات عربية وإفريقية، والعمل على رفع كفاءة المهندسين الزراعيين، وإقامة روابط مع كافة الفاعلين في المجال الفلاحي وتوفير منتدى للتشاور والاقتراح، والمساهمة في إدخال التكنولوجيا في النشاط الفلاحي

والشروع في إنشاء بنك وطني وبنوك محلية للبذور، وغيرها من النشاطات المتنوعة والأهداف التي تصب في بعث النشاط الفلاحي على أسس قوية تمكن من زيادة الإنتاج الوطني في مختلف الشعب. هذا وتضمن برنامج اليوم الدراسي الذي حضره الطلبة والمهتمين تقديم عدة مداخلات من مسؤولي القطاع والري والبنوك وغرفة الصناعة والتجارة والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مع عرض تجارب ناجحة لبعض المؤسسات المحلية.









## CITÉS UNIVERSITAIRES

### L'accès, désormais interdit à toute personne non résidente

L'accès aux cités universitaires est désormais interdit à toute personne non résidente, a affirmé le Premier ministre, Abdelaziz Djerad, qui présidait hier par visioconférence une réunion du gouvernement.

Le Premier ministre a donné des instructions au ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique à l'effet de prendre des mesures urgentes de réhabilitation à l'endroit des cités universitaires qui connaissent un état de dégradation des immeubles et des équipements d'une part et de

sécuriser d'autre part les infrastructures d'hébergement, en interdisant notamment l'accès à toute personne non résidente au niveau de ces cités», a indiqué un communiqué des services du Premier ministre ayant sanctionné la réunion du Gouvernement.

M. Djerad a également recommandé de «prendre les mesures nécessaires relatives à l'amélioration de la qualité des prestations liées à la restauration et au transport des étudiants intra et inter-wilayas, et de veiller à l'hygiène et au cadre de vie des cités universitaires

et des pavillons», en rappelant les orientations du Président de la République Abdelmadjid Tebboune relatives à la nécessité d'une prise en charge adéquate des conditions d'études, d'hébergement, de restauration et de transport des étudiants.

Intervenant lors de cette réunion du Gouvernement, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Benziane, a présenté les actions engagées par son secteur dans le cadre de «l'amélioration des conditions d'hébergement, de restaura-

tion et de transport des étudiants», tout en indiquant les mesures préventives prises au sein des universités et des cités universitaires dans le cadre de la lutte contre le COVID-19, ajoute le communiqué des services du Premier ministre. Les conditions de vie des étudiants dans les campus universitaires sont revenues, cette semaine, au-devant de la scène, suite au décès, samedi dernier, d'une étudiante de 24 ans, originaire de la wilaya de Tiaret, dans une explosion dans sa chambre à la cité universitaire d'Ouled Fayet 2, à Iger.

## GUELMA : LUTTE ANTI-COVID-19

### Le docteur Amirouche premier vacciné

La campagne de vaccination contre la Covid-19 fut entamée au niveau de la wilaya de Guelma, dans l'après-midi d'avant-hier à partir de la polyclinique Oumeddour Tounès sise à la nouvelle ville dans le POS Sud. L'opération a été lancée par le wali en présence du Président de l'APW et du DSP (Directeur de la Santé et de la Population) entouré de ses proches collaborateurs.

■ S. Chiah

La première personne vaccinée a été le docteur Amirouche Salih; médecin -coordinateur à la polyclinique des Frères Saadane de Guelma, inaugurant ainsi cette campagne favorablement accueillie par la population, considérée comme unique moyen pour vaincre radicalement l'épidémie et créer une immunité collective.

Vint ensuite le tour du président du conseil médical local et de six

employés de la santé ainsi que deux citoyens M. Fisli Khemissi et Mme Salhi Zohra figurant sur la liste des inscrits désireux de bénéficier du vaccin.

Selon le DSP; M. Tahar Rahmani, un premier quota de 650 doses de vaccin "ASTRA" a été destiné à la wilaya de Guelma en attendant que d'autres quantités soient progressivement attribuées selon les besoins enregistrés. Au total, a ajouté ce même responsable, huit (8) points de vaccination rationnellement répartis pour garantir

une couverture équitable à travers tout le territoire de la wilaya, ont été ouverts, à Oued-Zénati, Tam-louka, Bordj-Sabat, Hammam-Debagh, Bouchegouf et Hammam-Nbails, dotés de tous les moyens logistiques nécessaires et ayant fait l'objet de visites d'inspection par le comité de pilotage de l'opération de vaccination.

À cet effet, des équipes pluridisciplinaires ayant bénéficié d'une formation appropriée dispensée par l'institut national de la formation paramédicale ont été mobilisées. La



campagne ciblera dans sa première phrase, a affirmé le premier responsable du secteur, le personnel de santé, les corps de sécurité, les personnes âgées de plus de 65 ans, les malades présentant des pathologies chroniques et les femmes enceintes avant d'être généralisée, dans une étape ultérieure à d'autres catégories de la population.

riure à d'autres catégories de la population.

Au final, le DSP qui a appelé à une large adhésion à l'opération, a déclaré que ses services entièrement mobilisés, travaillent d'arrache-pied pour la réussite de la campagne en vue de sortir définitivement de la pandémie.



ÉTAT DES RÉSIDENCES UNIVERSITAIRES :

# Le dossier sur la table du gouvernement

*L'accès aux cités universitaires est désormais interdit à toute personne non résidente, a affirmé le Premier ministre, Abdelaziz Djerad, qui présidait mercredi par visioconférence une réunion du gouvernement.*



**“L**e Premier ministre a donné des instructions au ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique à l'effet de prendre des

mesures urgentes de réhabilitation à l'endroit des cités universitaires qui connaissent un état de dégradation des immeubles et des équipements d'une part, et de sécuriser d'autre part, les infrastructures d'hébergement, en interdisant notamment l'accès à toute personne non résidente au niveau de ces cités”, a indiqué un communiqué des services du Premier ministre ayant sanctionné la réunion du Gouvernement.

M. Djerad a également recommandé de “prendre les mesures nécessaires relatives à l'amélioration de la qualité des prestations liées à la restauration et au transport des étu-

dants intra et inter-wilayas, et de veiller à l'hygiène et au cadre de vie des cités universitaires et des pavillons”, en rappelant les orientations du Président de la République, Abdelmadjid Tebboune, relatives à la nécessité d'une prise en charge adéquate des conditions d'études, d'hébergement, de restauration et de transport des étudiants.

Intervenant lors de cette réunion du Gouvernement, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Ben-ziane, a présenté les actions engagées par son secteur dans le cadre de “l'amélioration des

conditions d'hébergement, de restauration et de transport des étudiants”, tout en indiquant les mesures préventives prises au sein des universités et des cités universitaires dans le cadre de la lutte contre la COVID-19, ajoute le communiqué des services du Premier ministre.

Les conditions de vie des étudiants dans les campus universitaires sont revenues, cette semaine, au-devant de la scène, suite au décès, samedi dernier, d'une étudiante de 24 ans, originaire de la wilaya de Tiaret, dans une explosion dans sa chambre à la cité universitaire d'Ouled Fayet 2, à l'Ouest d'Alger.



REUNION DU GOUVERNEMENT

# DJERAD ORDONNE DE RÉHABILITER LES CITÉS UNIVERSITAIRES

À l'issue de la réunion du gouvernement, présidée hier par le Premier ministre Abdelaziz Djerad, le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Ammar Belhimer, a présenté les dossiers inscrits à l'ordre du jour.

**L**e Premier ministre, Abdelaziz Djerad, a présidé, hier, une réunion du gouvernement qui s'est déroulée par visioconférence. Conformément à l'ordre du jour, les membres du gouvernement ont examiné quatre projets de décrets exécutifs présentés par les ministres en charge des Finances, de l'Energie ainsi que de l'Habitat. En outre, deux communications ont été présentées par le ministre de l'Enseignement supérieur, de la Recherche scientifique, le Ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière.

1- Le gouvernement a entendu un exposé présenté par le ministre des Finances relatif au projet de décret exécutif fixant les modalités de mise en place et de fonctionnement du guichet unique dédié à l'accomplissement des formalités douanières à l'importation, au transit et à l'exportation.

Ce dispositif, qui constitue un des modules du système d'information des douanes, prévoit une interconnexion avec les différents départements ministériels et permettra la numérisation de l'activité douanière maritime, aérienne, terrestre, commerciale et des voyageurs.

Le présent projet de texte intervient ainsi dans le cadre du processus de dématérialisation des procédures liées à l'activité douanière par le recours aux procédés électroniques modernes et novateurs, qui permettent de réduire les délais de gestion des transactions commerciales.

2- Le gouvernement a entendu un exposé présenté par le ministre de l'Energie relatif à deux projets de décrets exécutifs fixant : (i) les modalités de détermination des prix de base des hydrocarbures gazeux ; (ii) les règles et modalités de transfert au titre des contrats d'hydrocarbures.

Le premier projet de texte a pour objet de définir les modalités de détermination des prix de base des hydrocarbures gazeux, en l'occurrence le gaz naturel (GN) et le gaz naturel liquéfié (GNL), pour les besoins de calcul de la redevance des hydrocarbures et de l'impôt sur le revenu des hydrocarbures.

Ainsi, ce projet de décret exécutif prévoit que les prix de base des hydrocarbures gazeux sont valorisés selon leur destination notamment, à l'exportation, au marché national pour les producteurs d'électricité et les distributeurs de gaz ainsi que pour les clients industriels.



Quant au second projet de décret exécutif, il vise à fixer les règles et modalités de transfert au titre des contrats d'hydrocarbures ainsi que du changement de contrôle du cocontractant.

A ce titre, il est à souligner que les règles et les modalités, adoptées par ce projet de texte, garantissent et préservent les intérêts de l'Etat à travers le maintien du taux de participation de l'entreprise nationale à 51% au minimum et ce, quelque soit le type de transfert accordé et l'octroi à cette dernière la possibilité d'exercer le droit de préemption dans le cas échéant.

3- Le gouvernement a entendu un exposé présenté par le ministre de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville relatif au projet de décret exécutif portant approbation du cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés publics dans le domaine des travaux. Ce texte constitue un cadre de référence nécessaire à la conduite administrative des marchés publics dans le domaine des travaux. Ainsi, il vient remplacer l'arrêté du 21 novembre 1964, tout en se référant aux dispositions de la réglementation des marchés publics, instaurées par le décret présidentiel n°15-247 du 20/09/2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, ainsi qu'aux standards internationaux régissant ce domaine.

4- Le gouvernement a entendu une communication présentée par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique sur la gestion des œuvres universitaires et

l'amélioration des conditions de vie des étudiants. Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a présenté les actions engagées par le secteur dans le cadre de l'amélioration des conditions d'hébergement, de restauration et de transport des étudiants, tout en indiquant les mesures préventives prises au sein des universités et des cités universitaires dans le cadre de la lutte contre la Covid-19.

À l'issue de la présentation, et tout en rappelant les orientations de Monsieur le Président de la République relatives à la nécessité d'une prise en charge adéquate des conditions d'études, d'hébergement, de restauration et de transport de nos étudiants, le Premier ministre a donné des instructions au ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique à l'effet de prendre des mesures urgentes de réhabilitation à l'endroit des cités universitaires dont les immeubles sont dans un état de dégradation avancé, des équipements d'une part et de sécuriser d'autre part les infrastructures d'hébergement, en interdisant notamment l'accès à toutes personnes non résidentes au niveau de ces cités pour la sécurité des étudiants et des étudiants. Il a également demandé de prendre les mesures nécessaires relatives à l'amélioration de la qualité des prestations liées à la restauration, au transport des étudiants intra et inter-wilayas et de veiller à l'hygiène et au cadre de vie des cités universitaires et des pavillons.

5- Le gouvernement a entendu une communication présentée par le ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière sur la mise en œuvre du plan de vaccination anti-coronavirus (Covid-19).

L'intervention de Monsieur le ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière a porté sur le plan stratégique pour la campagne nationale de vaccination contre la pandémie de la Covid-19.

A ce titre il a rappelé qu'en prévision de la généralisation de la campagne de vaccination inscrite au titre du plan stratégique qui touchera l'ensemble du territoire national, un cadre réglementaire et logistique a déjà été mis en place en prenant en compte la situation épidémiologique dans le pays et la vaccination en faveur, dans un premier temps, des catégories de populations prioritaires à savoir les personnels médicaux et les personnes âgées de plus de 65 ans atteintes de maladies chroniques.

À l'issue de la communication présentée, le Premier ministre a tenu à rappeler que le gouvernement, en application des directives de Monsieur le Président de la République, a engagé les mesures nécessaires permettant d'assurer aux citoyens la disponibilité du vaccin anti-Covid-19 tout au long de la période de vaccination durant 2021, avec des quantités suffisantes pour couvrir les besoins de la population ciblée et une répartition qui se fera de manière rationnelle et équitable à travers tout le territoire national. Par ailleurs, le Premier ministre a insisté auprès des citoyens leur demandant de continuer à respecter les mesures barrières, notamment le port obligatoire du masque, la distanciation physique, l'utilisation de gel hydroalcoolique ainsi que les protocoles sanitaires définis pour les activités de transport, de commerce et dans tous les lieux qui favorisent les regroupements de personnes. Aussi, il a rappelé que le non-respect de ces mesures entraînera des sanctions à l'encontre de leurs contrevenants.

Enfin, le Premier Ministre a instruit les membres du gouvernement concernés à l'effet de poursuivre les campagnes de sensibilisation à travers tout le territoire national, avec notamment une large distribution des masques de protection au niveau des établissements de l'éducation nationale, des universités, des quartiers et des zones d'ombre.